

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الواجد الماجد، الخبير البصير، العليم الفتاح
الرافع الواسع مكور الليل على النهار، تذكرة لأولي القلوب والأبصار، وتبصرة
لذوي الأبواب والاعتبار، الذي أيقظ من عباده من اصطفاه، أحده ابلغ حمد
وأزكاه واشمله وأتماه، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين وآل بيته
الأطهار وأصحابه الغر الميامين والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

أولاً: موضوع الدراسة:

القتل أول جريمة عرفها التاريخ البشري منذ أن وجد الإنسان على وجه
الأرض، عندما قتل قابيل أخاه هابيل بدافع الغيرة والجسد كما جاء في قوله
تعالى ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ آدَمَ يَالْحَقُّ إِذْ قَرَّبْنَا قُلُوبَهُمَا وَكَلَّمَهُمَا وَكُلَّيْنِ
الْآخِرَ قَالَ لَا قُلُوبَ لَكُمْ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ (١).

وبذلك ارتبطت الجريمة بوجود البشرية حينما وجدت واعتبرت ظاهرة
طبيعية لأنها تتلازم مع الحياة (٢).

(١) سورة المائدة، الآية ٢٧.

(٢) د. محمد زكي أبو عامر: دراسات في علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية، بيروت،
١٩٨٠، ص ١.

ولم تكن عقوبة الإعدام مثارا للجدل في التشريعات القديمة، فقد سلم بها الفقهاء دون محاولة لتبريرها كما كان الحكام والمشرعون يأخذون بها دون أن يواجهوا بمقاومة تذكر من المفكرين والفلاسفة، وقد كانت عقوبة الإعدام شائعة التطبيق في الشرائع القديمة، لاسيما في العصور التي سادت بها فكرة الانتقام الديني، كما كانت تنفذ بطريقة وحشية وقاسية مصحوبة بصور بشعة من وسائل التعذيب يقشعر منها البدن، وقد كانت التطورات الأخيرة في المجتمع العراقي، أثرها في تغيير وتعديل واستحداث الكثير من التشريعات ومنها ما يتعلق بالجزاء، غير أن حركة التطور والتشريع هذه قد تكون بمجملها في مسارها السليم وقد تلد وهي غير متكاملة في أحكامها وجزئياتها.

ثانياً: أهمية الدراسة

لكل بحث أهداف يسعى الباحث جاهدا لتحقيقها، وأهدافها في هذا البحث تتلخص كما يلي:

1. التعرف على مفهوم عقوبة الإعدام لغة واصطلاحاً كونها من العقوبات الأصلية والاستثنائية.
2. التعرف على موقف التشريعات القانونية الوطنية من عقوبة الإعدام وقد جرى مناقشتها باتجاهين، الاتجاه الأول التشريعات النافذة قبل الاحتلال، والاتجاه الثاني التشريعات النافذة بعد الاحتلال.
3. التعرف على موقف القانون الجنائي الدولي والقضاء الجنائي الدولي المتمثل في المحاكم الدولية والمحاكم المدولة، من هذه العقوبة نظراً لما يحظى به هذا من اهتمام متزايد.

4. وبغية مناقشة هذه العقوبة ارتأينا تقديم عرض التطور التاريخي لهذه العقوبة، إضافة إلى ذلك تم عرض موقف الفقه الجنائي باتجاهين، الأول الذي يسعى إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والاتجاه الآخر الذي يؤيد على إبقائها، وهناك اتجاه يرمي إلى تعليقها تمهيدا إلى إلغائها.

ثالثا: إشكاليات الدراسة

يثير البحث في عقوبة الإعدام إشكاليات متعددة لعل من أهمها، هل السياسة الجنائية الحالية تمكنت في مواجهة مخاطر هذه العقوبة، وكيف عاجلت التشريعات الوطنية والقوانين والأنظمة القانونية العربية عقوبة الإعدام؟ وما هو التكييف القانوني لهذه العقوبة، وما هو موقف التشريعات والأنظمة القانونية الوطنية والعربية منها؟ هل اقتضت على معالجتها بنصوص قوانين العقوبات؟ أم أنها أفردت لها نصوص في قوانين خاصة تنظم أحكامها بشكل مفصل.

والإشكاليات التي تثار حول عقوبة الإعدام في المواثيق والاتفاقيات الدولية، هل السياسة الجنائية في هذه التشريعات تمكنت من مواجهة مخاطر هذه العقوبة؟ وما هو موقف هذه التشريعات؟ هل السياسة الجنائية الدولية اقتضت على معالجتها في الاتفاقيات والمعاهدات؟ أم هل عاجلتها في القانون الجنائي الدولي؟ وما هو دور القضاء والمحاكم الجنائية الدولية في معالجتها؟

والإشكاليات التي تثار حول الضمانات الموضوعية والإجرائية المطلوبة في عقوبة الإعدام في القوانين الوطنية والقوانين العربية، هل تمكنت السياسة الجنائية من تحقيقها؟ وما هو التكييف القانوني لهذه الضمانات محليا وعربيا ودوليا؟ والإشكاليات التي تثار حول عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية، هل

تمكنت السياسة الجنائية الإسلامية من مواجهة عقوبة الإعدام، ومتى تطبق الشريعة هذه العقوبة، هل تطبقها حداً من حدود الله أم تعزيراً يفصل به القضاة والفقه الشرعي؟

تلك الإشكاليات تضيف على البحث أهمية كبيرة، وتجعله جديراً بالبحث والتحليل.

رابعاً: صعوبات الدراسة

أي دراسة علمية تحتاج إلى جهد كبير من العمل المتواصل والاجتهاد والمثابرة لكي تكلل بالنجاح، وأن يمضي الباحث سواحاً بين الشرائع السماوية والتشريعات والأنظمة الوضعية عبر مراحل التاريخ المختلفة، وأن الصعوبات هي العلامة البارزة لأي باحث، وإن اجتيازها يحتاج إلى الصبر والتحمل والثبات وأن من أهم الصعوبات التي واجهتها أثناء البحث هي ندرة المصادر الحديثة التي تخص هذه الدراسة وذلك لعدم رفد المكتبات المختلفة بإصدارات حديثة بسبب الظروف التي يمر بها البلد بسبب الاحتلال الغاشم له، والذي سبقه حصار ظالم منع دخول أبسط الإصدارات.

زد على ذلك أن الجامعة الحرة، مركز تكريت هي أحد المراكز الحديثة ومكتبتها فقيرة بالمصادر والمراجع العلمية، لأنها حديثة النشأة، فضلاً عن أن التحديدات المفروضة على الجامعة من قبل التعليم العالي زاد من العيىء الثقيل الواقع على كاهل طلبة هذه الجامعة، مما حدى بطلابها إلى بذل الجهود المضاعفة للحصول على المراجع.

بناءً على ما تقدم أوجب علينا التنقل بين المحافظات والسعي للوصول إلى

المكتبات العامة والخاصة، بالرغم من صعوبات التنقل بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي تجعل من الصعب الحصول على هذه المصادر، بل أصبحت مهمة كبيرة لم نكن بالغيها إلا بشق الأنفس، ولكن بعد التوكل على الله للبحث عنها، ولم يمنعنا ما نع في بلوغ مقاصدنا، ولم ندخر جهداً ولا وسيلة ولا باباً إلا طرقناه، حتى مكنتنا الله تعالى من الحصول على اغلب المراجع لنقدم للعلم ما بوسعنا.

خامساً: منهج الدراسة

المنهج الذي استخدمته في كتابة البحث هو المنهج التحليلي المقارن للنصوص ذات العلاقة بموضوع الدراسة في التشريعات الجنائية العربية المتمثلة في الأنظمة والقوانين العربية (العراقي، اللبناني، السوري، الأردني، السعودي، المصري، البحريني، الكويتي، المغربي).

أما التشريعات الغربية فقد أخذنا التشريعات (الفرنسية، والانكليزية، والالمانية، والايطالية، ولكسمبورغ، والفاتيكان، والبرتغال، والنرويج، والسويد، وفنلندا، والدنمارك، وفنزويلا، وهولندا، والبرازيل، والإكوادور، وإيطاليا، وكندا).

مع الإشارة إلى آراء الفقهاء باتجاهاتهم المختلفة من هذه العقوبة المؤبدة لها والمنادية بإلغائها.

وأمام هذه المخاطر الجسيمة والوحشية والتعسف في استخدام هذه العقوبة وآليات تنفيذها، لابد من قواعد وضوابط دولية لتحديد استخدامها، وإيقاف مدها المذهل، لا بد للسياسة الجنائية الدولية من مواجهتها وإبراز دور القضاء الجنائي الدولي لوضع حد لمواجهتها.

سادسا : هيكلية الدراسة

بغية الإحاطة الشاملة بموضوع البحث، فقد ارتأينا تقسيمه على ثلاثة فصول يسبقها فصل تمهيدي درسنا فيه ماهية عقوبة الإعدام والتأصيل التاريخي لعقوبة الإعدام ومفهوم عقوبة الإعدام لغة واصطلاحا وكذلك ناقشنا عقوبة الإعدام من منظور علم الاجتماع القانوني.

ناقشنا في الفصل الأول موقف التشريعات الوضعية من عقوبة الإعدام في مبحثين، تطرقنا في الأول موقف التشريعات المؤيدة لعقوبة الإعدام، وتطرقنا في المبحث الثاني موقف التشريعات المعارضة لعقوبة الإعدام.

تناولنا في الفصل الثاني عقوبة الإعدام في التشريعات الدولية، وقد ناقشناها بمبحثين، تطرقنا في الأول موقف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية من عقوبة الإعدام، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى موقف القضاء الجنائي الدولي من هذه العقوبة.

وتناولنا في الفصل الثالث وسائل تنفيذ عقوبة الإعدام و ضماناتها بمبحثين، خصصنا الأول للبحث في وسائل تنفيذ عقوبة الإعدام، وتناولنا في المبحث الثاني ضمانات حسن تنفيذ عقوبة الإعدام.

ومن الله التوفيق،،،